S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/845
19 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

بالنظر الى ما تتسم به الحالة التي تواجهها الأمم المتحدة من خطورة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالحسابات النقدية لعملياتها الخاصة بحفظ السلم، أكتب إليكم لتوجيه انتباه مجلس الأمن الى مجموعة من التدابير الطارئة التي أجدني مضطرا الى اتخاذها على الفور.

وأكتب أيضا لمناشدة الدول الأعضاء التي لم تدفع اشتراكاتها المستحقة أن تفعل ذلك على الفور وبالكامل.

بالأمس، استرعى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم انتباه الجمعية العامة الى هذه الحالة، بوصفها الهيئة المسؤولة عن الموافقة على ميزانيات عمليات حفظ السلم وتوزيع تكاليفها فيما بين الدول الأعضاء. وناشد أيضا الدول الأعضاء التي لم تدفع اشتراكاتها أن تبذل كل جهد للتعجيل بتسديدها.

وبالنظر الى ما يضطلع به مجلس الأمن من مسؤولية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، خلصت الى أنه يتعين أيضا أن يبلغ المجلس بخطورة الحالة، وأن يطلب اليه تقديم الدعم لما ينبغي اتخاذه من اجراءات.

واعتبارا من الأسبوع الماضي، أصبحت عدة بعثات رئيسية، منها عملية الأمم المتحدة في الصومال وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، دون أموال في حساباتها. والبعثات الأخرى التي تمر بحالات خطيرة بنفس القدر هي: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت؛ وقوة الأمم المتحدة للحماية.

وهناك حاجة الى ٢٠٠ مليون دولار كحد أدنى في كل شهر لاستمرار مختلف عمليات حفظ السلم، ولا تدخل ضمن ذلك التسديدات التي يجب اجراؤها للبلدان المساهمة بقوات. ويلزم، للقيام بهذه التسديدات، مبلغ اضافي قدره ١٠٠ مليون دولار شهريا. وفي الوقت الحاضر، تفتقر المنظمة الى هذه الأموال.

في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت الأنصبة غير المسددة لعمليات حفظ السلم، التي قررها مجلس الأمن قد تجاوزت مبلغ ١٠٠ ٢ مليون دولار. ولم يرد عدد من المساهمات التي كان متوقعا ورودها من الدول

الأعضاء في حزيران/يونيه. وعليه فإنه إذا لم ترد مساهمات كبيرة على الفور، فلن تتوفر، بحلول نهاية تموز/يوليه أو أوائل آب/أغسطس، أي مبالغ نقدية لتمويل عمليات حفظ السلم.

والصندوق الاحتياطي لحفظ السلم والأموال المتاحة من العمليتين اللتين اكتملتا، وهما فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، قاصرة كثيرا عن تلبية هذه الأغراض.

وعليه فقد توصلت الى نتيجة مؤداها أنه سيكون من الضروري، كإجراء مؤقت، الاقتراض من بعض عمليات حفظ السلم الجارية في حين أن مواردها، هي ذاتها، محدودة جدا، للوفاء بالاحتياجات المباشرة للعمليات الأخرى.

وقد قررت أيضا اتخاذ خطوات عاجلة لخفض أو إبطاء الانفاق في عمليات حفظ السلم على النحو التالي:

(أ) اصدار تعليمات الى بعثات حفظ السلم لتخفيض أو إبطاء النفقات الى أقصى حد ممكن؛

(ب) إرجاء جميع عمليات الشراء، ما عدا أشدها إلحاحا؛

(ج) إرجاء التعيين في جميع الحالات، فيما عدا أكثرها ضرورة.

وقد بذلت كل جهد، في الأشهر القيلة الماضية، للتعجيل بسداد تكاليف القوات. على أنه، بالنظر الى خطورة الحالة المالية الراهنة، ليس أمامي من بديل سوى أن أطلب من حكومات البلدان المساهمة بقوات أن تتذرع بالصبر.

وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي استجابت على الفور للرسائل التي تلقتها متضمنة تحديد الأنصبة. إلا أن هذه الدول تشكل، لسوء الحظ، أقلية صغيرة جدا من الدول الأعضاء في المنظمة.

إن الحاجة ملحة الى مبالغ كبيرة إذا أريد للعمليات ألا تواجه انهيارا ماليا. وعليه فإنني أناشد الدول الأعضاء، لا سيما تلك الدول المتأخرة في سداد اشتراكات كبيرة، والدول التي تضطلع بمسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن، أن تبذل قصارى جهدها للتعجيل بسداد مدفوعاتها وللقيام بذلك قريبا.

إن على الدول الأعضاء كلها مسؤولية جماعية عن تقديم الدعم المالي للعمليات التي طلبت تنفيذها. وعليها أن تفي بالتزاماتها الآن، إذا أريد للمنظمة أن تنهض بالمهام الملقاة على عاتقها.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

- - - - -